

العراق : إنشاء المحكمة من دون مشاورات

أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها لسلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي إزاء قرار تشكيل محكمة خاصة عراقية الذي اتخذ من دون التشاور المسبق مع المجتمع المدني العراقي أو المجتمع الدولي.

وقالت منظمة العفو الدولية اليوم "كنا ولا نزال نحث على إخضاع المقترحات المتعلقة بإنشاء المحكمة للمشاورات واسعة النطاق داخل المجتمع المدني العراقي، وبخاصة المهنة القانونية ومجموعات حقوق الإنسان، فضلاً عن المجتمع الدولي" وأضافت "للأسف لم تُنشر مسودة القانون الأساسي للمحكمة على الملأ قبل اعتمادها".

وبموجب القانون الإنساني الدولي، فإن صلاحية السلطة الائتلافية المؤقتة، بوصفها دولة احتلال، في إنشاء محكمة لديها النطاق المتصور للمحكمة الخاصة العراقية، مشكوك بها في أفضل الأحوال. ويساور منظمة العفو الدولية القلق إزاء الأنباء التي أشارت إلى أن المحكمة ستستخدم قانون العقوبات العراقي – الذي تتعارض بعض جوانبه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان – لتنظيم إجراءات المحاكمة وتعريف الجرائم والعقوبات.

وقالت منظمة العفو الدولية "إننا نشعر بقلق شديد من أن قانون العقوبات العراقي ينص على إنزال عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم المنصوص عليها بموجب الولاية القضائية للمحكمة".

وتطلب منظمة العفو الدولية تزويدها بنسخة من القانون الأساسي الذي تم اعتماده لتحليلها بالتفصيل.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:

+QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية : Easton St. London WC1X 0DW N. موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>